مركز دراسات الشرق الأوسط ـ الأردن
Middle East Studies Center - Jordan

وثيقـــة

بين يدي رؤية عربية وإسلامية لمواجهة القرار الأمريكي بشأن القدس

٢٠١٨

بين يدي رؤية عربية وإسلامية
لمواجهة القرار الأمريكي بشأن القدس

يُعدّ قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس المحتلّة عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس من أبرز التطوّرات بشأن المدينة ووضعها السياسي في أعقاب احتلالها عام ١٩٦٧. ومن هنا فقد بادر مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن إلى دعوة مجموعة من السياسيين والمختصين والخبراء الأردنيين لنقاش تداعيات هذا القرار وما المطلوب عربياً وإسلامياً لمواجهته. وقد نتج عن هذا النقاش مجموعة من الرؤى والمقترحات عمل المركز على صياغتها، واستشار بشأنها شخصيات سياسية وأكاديمية أردنية، وتتضمن هذه الرؤية محورين: أولهما تداعيات القرار، وثانيهما برنامج مقترح لمواجهته.

المحور الأول: تداعيات القرار

- يمثّل القرار الأمريكي خرقًا للوضع القائم في القدس منذ احتلالها، وهو ما يشكّل تجاوزًا لقواعد القانون الدولي وتهديدًا للسلم والأمن الدوليّيْن في المنطقة، كما يُسهم في عدم استقرارها.
- يتضمّن القرار بُعدًا سياسيًا خطيرًا في تشجيع إسرائيل على التمادي لفرض سياسة الأمر الواقع في المدينة المقدسة، والتي يُمكن لها أن تشمل:
  - التخلّص من أحياء فلسطينية في القدس وحولها، حيث تخطّط إسرائيل أنْ تُخرِج من حدود الجزء الشرقي من القدس حوالي ٢٢٠ ألف فلسطيني في أحياء: كفر عقب، ومخيم شعفاط، وضاحية السلام، وقبسة، وأبو مغيري، وبئر عونة. وفي المقابل ستضم إسرائيل حوالي ١٥٠ ألف مستوطن إلى حدود هذا الجزء من المدينة، وهو ما يشمل مستعمرات كتل كفار عتصيون ومعاليه أدوميم وجفعات زئيف.
  - إقدام إسرائيل على سحب هويات الفلسطينيين في القدس، واعتبارهم سكانًا غير شرعيين في المدينة.
  - إقدام المستوطنين على تهديد المسجد الأقصى، وربّما إعادة محاولة التقسيم المكاني تمهيدًا للتهويد كما في الحرم الإبراهيمي في الخليل.
- بإقامة ما تعرّفه إسرائيل بأنّه "القدس الكبرى" تكون قد فصلت شمال الضفة الغربية عن جنوبها، بينما يصبح التواصل بين الجزأين من خلال طريق صادقت عليه إسرائيل عام ٢٠٠٧ تحت مسمى "طريق نسيج الحياة" تقطعه دولة الاحتلال متى شاءت. وبذلك تصبح الحالة الفلسطينية حسب الرؤية الإسرائيلية مجرد تجمعات سكانية محاصرة يسهل السيطرة عليها أمنيًّا واقتصاديًّا (كانتونات).
- يشكّل القرار سابقة في الصراع العربي- الإسرائيلي إزاء الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧؛ حيث تتجرّأ دولة كبرى ولأوّل مرّة على اعتبار القدس المحتلة عاصمة لدولة الاحتلال. وفي حال تنفيذ القرار وعدم مواجهته فإنه سيُشجع دولًا أخرى على القيام بالإجراء ذاته، ما قد يعني تحوّلًا عن موقف المجتمع الدولي إزاء الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وفق القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٨٧ باعتبار القدس جزءاً من الأراضي المحتلة.

- يشكّل القرار تراجعًا عن التعهدات الأمريكية بالمحافظة على الوضع القائم في الأراضي المحتلة إلى أن يُحسَم بالمفاوضات النهائية، وإحراجًا لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.
- يتجاوز القرار أيّ اعتبار للحقوق الفلسطينية في القدس وللدور الأردني الخاص فيها، وفق وثائق عديدة، ما يضع كلًا من الفلسطينيين والأردنيين أمام تحدٍّ سياسيّ صعب لا خيار لهما فيه إلا الرفض المشترك والمواجهة.

المحور الثاني: برنامج مقترح لمواجهة القرار الأمريكي

في ضوء ما يؤدي إليه القرار من تداعيات ومخاطر سياسية وواقعية على القدس وأهلها وعلى القضية الفلسطينية، وعلى الحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية، وفي ضوء الآثار التي أوجدها، وللتعامل معه ومواجهته وصولًا إلى إيقافه وتعطيل تنفيذه، يُقتَرح أمام الأطراف المتضررة منه الإجراءات التالية:

- **على الصعيد الفلسطيني**

١. المسارعة في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية على الأرض، وصياغة مشروع وطني فلسطيني توافقي جامع لمواجهة الاحتلال، وتشكيل قيادة فلسطينية موحدة تكون مسؤولة عن اتخاذ قرارات استراتيجية لتغيير ميزان القوى الحالي المختلّ لصالح إسرائيل من خلال جبهة مقاومة وطنية، مع مأسسة مواجهة القرار الأمريكي بالتنسيق بين الهيئات الفلسطينية الداخلية والخارجية.
٢. إحياء الخيارات الأخرى للشعب الفلسطيني في سعيه لاسترداد حقوقه المشروعة بما فيها المقاومة الشعبية، وحركة المقاطعة، وفرض العقوبات على إسرائيل، وغيرها من أشكال المقاومة المتاحة.
٣. انتزاع قرارات أممية تدين الموقف الأمريكي وإسرائيل، لتشكيل رأي عام دولي مؤيد للحقّ الفلسطيني ورافض للقرار الأمريكي وما سيلحق به من إجراءات إسرائيلية، بما في ذلك استصدار رأي استشاري من محكمة العدل الدولية يبين الوضع القانوني للقرار الأمريكي بوصفه مخالفًا للقانون الدولي وداعمًا للعدوان والاحتلال.
٤. تأسيس صندوق وطني فلسطيني لحماية القدس وتثبيت أهلها، وبدعم ومشاركة عربية وإسلامية.
٥. التزام الجانب الفلسطيني والعربي بعدم توقيع أي اتفاق أو تفاهم مع إسرائيل بشأن القدس لا ينهي احتلالها واستيطانها بالكامل.

- **على الصعيد الأردني**

١. استمرار الحشد الدولي وتأكيد تماسكه في الدول الأربع عشرة التي أيّدت المشروع العربي في مجلس الأمن الدولي، والدول المائة وثمان وعشرين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودعم موقف الأردن الرافض للقرار الأمريكي.
٢. تشجيع استمرار الاحتجاجات الشعبية في المملكة ضد القرار، ولدعم الموقف الرسمي وحمايته من الضغوط الخارجية، إضافة إلى التزام خطاب وطني رسمي وشعبي جامع تجاه القدس وفلسطين.
٣. التنسيق مع الأطراف العربية والإقليمية التي تتقاطع مواقفها مع موقف الأردن ضدّ القرار الأمريكي وأولويتها على غيرها من الملفات الإقليمية الأخرى.

٤. إدارة العلاقة مع إسرائيل دون الارتهان لمعاهدة السلام بين الطرفين أو للاتفاقات الاقتصادية التي قد تستغلّها إسرائيل لابتزاز الأردن والضغط عليه، مثل اتفاقية "الغاز"، واتفاقية "ناقل البحرين".

٥. الاستعداد لمواجهة أي آثار ومخاطر قانونية وعملية لهذا القرار قد تسهم في الاعتداء على الدور الأردني في حماية المقدسات، والوقوف في وجه أي محاولة لترحيل المقدسيين إلى الأردن في عملية ترانسفير جديدة.

٦. تحديث طرق استثمار الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس بما يسهم في صمود المقدسيين في ممتلكاتهم.

- **على الصعيدَين العربي والإسلامي**

١. وضع خطة عمل واضحة المعالم ومجدولة زمنيًا لمواجهة القرار، تشمل الأردن رئيس القمة العربية حاليًّا، وتركيا رئيس القمة الإسلامية حالياً، ما يوفر فرصة لعمل مكاتب الرئاسة والأمانة العامّة وفق توجّهات كل منهما وبتناسق، والبحث في آليات الضغوط على الجانب الأمريكي، واستخدام جميع الأدوات والوسائل المتاحة في التحرّك دبلوماسيًا بالتنسيق مع المجتمع الدولي ومؤسساته لتأكيد بطلان القرار الأمريكي وآثاره.

٢. استعادة التضامن العربي والإسلامي لدعم القضية الفلسطينية وخصوصًا تجاه القدس، ووقف أعمال التطبيع أو التنسيق الأمني مع إسرائيل.

٣. يوفّر القرار الأمريكي فرصة لكلّ من مصر والأردن ومنظمة التحرير للتحلّل من اتفاقات السلام مع إسرائيل، أو على الأقلّ إعادة النظر فيها، أو تجميدها، محمِّلين الولايات المتحدة مسئوليّة ذلك.

٤. دعم الوجود العربي الفلسطيني في القدس ماليًا وسياسيًا وقانونيًا وتثبيته في مواجهة حملات التهويد والاقتلاع الإسرائيلية.

٥. حثّ دول العالم على الاعتراف بدولة فلسطين ذات السيادة الكاملة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس مثلما أكدت القمة الإسلامية الإسلامية الاستثنائية حول القدس التي عُقدت في إسطنبول بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٣.

٦. تشكيل غطاء عربي إسلامي واسع لدعم الأردن وفلسطين حكومة وشعبًا في موقفهما بالحفاظ على القدس عربية إسلامية، ورفض القرار الأمريكي، ومواجهة ذلك دولياً.

٧. إعادة الاعتبار لتدريس القضية الفلسطينية وقضية القدس في المناهج التعليمية على المستوى المدرسي والجامعي في البلاد العربية والإسلامية.

٨. عقد مؤتمر عربي جامع لكل القوى والأحزاب والقوى الفاعلة للوقوف صفًّا واحدًا لحماية القدس والقضية الفلسطينية في إحدى العواصم العربية.

٩. عدم الاعتراف بأي قرار من أي طرف (إسرائيل أو الولايات المتحدة أو غيرهما) يخالف الموقف العربي والإسلامي تجاه القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة وينتقص من عروبتها ومقدساتها وتراثها وسكانها وأرضها.

انتهى، ،